جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنظيمات والمشروعات الدولية الآسيوية وأثرها على المصالح الكويتية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

إعـــــداد

نوره صالح عبد الكريم الصالح المجيم

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد السيد سليم
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور
جابر سعيد عوض
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد

القاهرة
1413هـ / 2011م

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنظيمات والمشروعات الدولية الآسيوية وأثرها على المصالح الكويتية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعـــــداد

نوره صالح عبد الكريم الصالح المجيم

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد السيد سليم
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور
جابر سعيد عوض
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد

القاهرة (2011م)

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر
وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم
أن الله عليم خبير "

صدق الله العظيم

سورة الحجرات: آية رقم (13)

إهداء

إلى من أدين لهم بالفضل ...

إلى أبي .. عرفاً وبراً

و إلى أمي الغالية .. إعظاماً لعطائها وإكباراً لجلال أمومتها

وإلى زوجي الغالي غنام .. و منارة أفكاري

والوطن الذي أعشقه كويت الحبيبة

والى الأرض التي أحب مصر الغالية

وإلى كل من ساهم في مساندتي من أخوتي وأصدقائي

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

تحية شكر وتقدير

تتوجه الطالبة بخالص الشكر والتقدير إلى : الأستاذ الدكتور/ **محمد السيد سليم** – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، الذي قبل مشكورا الإشراف على إعداد هذه الرسالة وتوجيهه الدائم للطالبة أثناء مراحل إعداد هذا العمل ، وملاحظاته وإرشاداته المستمرة ومتابعته الدائمة التي كان لها أعظم الفضل في وصوله لهذا المستوى من الإعداد ، وذلك رغم مشاغله واهتماماته البحثية والأكاديمية العديدة والتي نتمنى من الله له فيها كل التوفيق والرقي. وكذلك إلى الأستاذ الدكتور/ **جابر سعيد عوض** – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، الذي وافق مشكورا المشاركة الإشراف على هذه الرسالة بالرغم من مشاغله الكثيرة ، وقدم نصائح وتوجيهات سديدة للطالبة أثناء إعدادها للأطروحة لكي يخرج العمل بهذا الشكل .

كما تتقدم الطالبة بوافر الامتنان والشكر للأستاذة الدكتورة / **هدى حافظ متكيس** – أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، التي قبلت مشكورة المشاركة في مناقشة هذا العمل ، وكلي ثقة في أنه ستكون لملحوظاتها وأفكارها لتجويد وتحسين هذا العمل ومصدر مقبول واحترام شديد من الطالبة .

وكذلك تتوجه الطالبة بخالص التقدير إلى السفير/ **محمد زين العابدين الغباري**– مساعد وزير الخارجية السابق ، الذي تفضل مشكورا بقبول المشاركة في لجنة المناقشة ، ولاشك في أن مشاركته ستكون مصدر إضافة قيمة لموضوع الرسالة بحكم الرصد العلمي والعملي المتميز لسيادته في مجال العلاقات العربية الآسيوية .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى عدد من الشخصيات والمسئولين أخص بالذكر منهم :

السيد / **محمد مجرن الرومي** – مدير إدارة آسيا في وزارة الخارجية الكويتية، والسيدة / **منى خلف الدعاس** – الوكيل المساعد لقطاع البحث الإحصائي في الإدارة المركزية ورئيس الفريق البحثي لمشروع شمال الخليج بقطاع التخطيط واستشراف المستقبل بوزارة التخطيط لدولة الكويت ، والسيد/ **عبد العزيز سالم البدر** – مدير الاستثمار في قسم الأسهم الآسيوية في الهيئة العامة للاستثمار ، والأستاذ/ **خالد العجيل** – مدير الاستثمار والتمويل في مؤسسة البترول الكويتية ، والسيد / **عبد الوهاب البدر** – مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والسيد/ **فهد محمد القبندي** – الباحث السياسي بمكتب مدير الإدارة المركزية للإحصاء على كافة ما قدموه من عون صادق ومساعدة قيمة للطالبة في إعداد وإكمال هذه الرسالة .

" محتويات الدراسة "

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقدمة	**1**
الفصل الأول : الإطار النظري والتأصيل المفاهيمي:	**3**
المبحث الأول: المشكلة البحثية	4
المبحث الثاني:عرض الأدبيات	5
المبحث الثالث: الإطار المفهومي	11
المبحث الرابع: منهج الرسالة والإطار الزماني والمكاني	24
الفصل الثاني: التنظيمات الإقليمية والإقليمية الجديدة في آسيا	26
المبحث الأول : التنظيمات الإقليمية التقليدية	28
المطلب الأول : رابطة دول جنوب شرقي آسيا	29
المطلب الثاني : رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	38
المطلب الثالث : منظمة التعاون الاقتصادي	44
المبحث الثاني : التنظيمات الإقليمية الجديدة	53
المطلب الأول : مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي	54
المطلب الثاني : رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي	62
المطلب الثالث : منظمة تعاون دول بحر قزوين	74
المطلب الرابع : حوار التعاون الآسيوي	78
المطلب الخامس : الحوار الآسيوي – الشرق أوسطي	81
المبحث الثالث: التنظيمات الأمنية الجديدة	85
المطلب الأول : منظمة شنغهاي للتعاون	86
المطلب الثاني : مؤتمر التفاعل و إجراءات بناء الثقة في آسيا	93
المبحث الرابع: المشروعات القارية الآسيوية	101

" تابع محتويات الدراسة "

الفصل الثالث: أثر التنظيمات الإقليمية الآسيوية على المصالح الكويتية السياسية والاقتصادية وسياسة الكويت تجاهها	105
المبحث الأول: التنظيمات الإقليمية التقليدية وأثرها على المصالح الكويتية	106
المطلب الأول: الكويت ورابطة دول جنوب شرقي آسيا	112
المطلب الثاني : الكويت ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	115
المطلب الثالث: الكويت ومنظمة التعاون الاقتصادي	116
المبحث الثاني: الكويت والتنظيمات الإقليمية الجديدة	117
المطلب الأول : الكويت ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي	118
المطلب الثاني :الكويت و رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي	120
المطلب الثالث : الكويت ومنظمة تعاون دول بحر قزوين	122
المطلب الرابع : الكويت وحوار التعاون الآسيوي	123
المطلب الخامس : الكويت والحوار الآسيوي – الشرق أوسطي	125
المبحث الثالث: الكويت والتنظيمات الأمنية	126
المطلب الأول : الكويت ومنظمة شنغهاي للتعاون	127
المطلب الثاني : الكويت ومؤتمر التفاعل و إجراءات بناء الثقة في آسيا	129
المبحث الرابع: المشروعات القارية الآسيوية وأثرها على المصالح الكويتية	131
الخاتمة : اختبار الفروض والنتائج	140
قائمة المراجع	157-146

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجداول	رقم الصفحة
1/2	أنشطة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي	69
1/3	صادرات الكويت من النفط الخام حسب مجموعات الدول المستوردة في أعوام2004و 2006 و 2008	107
2/3	صادرات الكويت من منتجات النفط المكرر حسب مجموعات الدول في أعوام2004و 2006 و 2008	108
3/3	تطور إجمالي واردات الكويت عامة ومن الدول الآسيوية خصوصا في أعوام 2004و2006و2008	109
4/3	حجم وهيكل المجتمع السكاني حسب الجنسية	110
5/3	التوزيع الجغرافي للمنح والمعونات صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية في آسيا	121
6/3	قيمة الصادرات الكويتية للدول الآسيوية حسب مجموعات الدول	124

مقـــــدمة

أدت نهاية الحرب الباردة وما تلاها من نهاية نظام القطبية الثنائية عام 1991م إلى حدوث تغيير جوهري في النظام العالمي ، وقد تمثل هذا التغيير في انهيار الكتلة الاشتراكية وحلف وارسو والاتحاد السوفيتي، وما ترتب عليه من تحول النظام العالمي إلى القطبية الأحادية ، كما ظهرت مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في قارة آسيا، وسنتناول في هذه الدراسة رصد التنظيمات الإقليمية والإقليمية الجديدة والأقاليمية في آسيا ، لمعرفة أشكال التطور التي طرأ عليها، وما أنتجته من تجديد لمفهوم الاقليمية ، مع تحديد الآثار أنتجتها على دولة واحدة هي دولة الكويت ، من خلال تحديد الفرص والمخاطر المترتبة على بناء تلك التنظيمات بالنسبة لمصالح تلك الدولة. وتتناول الدراسة تقسيم التنظيمات الإقليمية الآسيوية إلى تنظيمات اقليمية آسيوية تقليدية من زاوية التحديثات التي طرأت عليها ، وهي رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك) ومنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو). هذا بالإضافة إلى التنظيمات الإقليمية الجديدة وهي مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي (الآبيك)، ورابطة التعاون الإقليمي لدول المحيط الهندي، ومنظمة بحر قزوين للتعاون، وحوار التعاون الآسيوي ، والحوار الآسيوي الشرق أوسطي . كذلك التنظيمات الإقليمية الأمنية الآسيوية الجديدة وهى منظمة شنغهاي للتعاون (سكو) ، و مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (السيكا) . وأيضا مشروع طريق الحرير الجديد كأحد أهم المشروعات القارية في آسيا ، وهو مشروع يربط شرقي آسيا بغربها من خلال شبكة من السكك الحديدية والطرق التجارية ، وأثر هذا المشروع على المصالح الكويتية خاصة أن للكويت خطط محددة للارتباط به ، ومن خلال هذا التحديد تحاول الدراسة تحديد أثر هذه التنظيمات على دولة الكويت من حيث الأثر على الاقتصاد والأمن القومي ، ومعرفة السياسة الكويتية تجاه تلك التنظيمات ، وكيفية تعظيم المصالح الكويتية في تلك التنظيمات .

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول في الفصل الأول وفيه سيتم استعراض الإطار المفهومي وتأصيل المفاهيم للدراسة يتم تناوله من خلال أربع مباحث حيث يتناول المبحث الأول المشكلة البحثية ويتناول المبحث الثاني عرض الأدبيات ، والمبحث الثالث الاطار المفهومي ويتناول المبحث الرابع منهج الدراسة والاطار الزماني والمكاني .

اما بالنسبة للفصل الثاني فسنتناول التنظيمات الاقليمية والاقليمية الجديدة في آسيا مـــن خلال أربع مباحث هي: المبحث الأول التنظيمات الاقليمية المتجـــددة ، والمبحـــث الثـــاني

التنظيمات الاقليمية الجديدة، والمبحث الثالث التنظيمات الأمنية ، والمبحث الرابع المشروعات القارية.

وسنركز على خمس مكونات أساسية لكل تنظيم ، وتتمثل في نشأة التنظيم ، والأهـداف والمبادىء ، وشروط العضوية وفقدان العضوية، والهيكل التنظيمي ، وأنشطة كل تنظيم .

ومن ثم يصل الفصل الثالث إلى التعرف على أثر التنظيمات الإقليميـة الآسـيوية علـى المصالح الكويتية وسياسة الكويت تجاهها من خلال ثلاث مباحث: الأول يتناول فيه التنظيمات الاقليمية المتجددة وأثرها على المصالح الكويتية ، و المبحث الثاني التنظيمات الاقليمية الجديدة وأثرها على المصالح الكويتية، والمبحث الثالث التنظيمات الأمنية وأثرهـا علـى المصـالح الكويتية.

كما تجتهد الدراسة – في إطار السعي الدؤب للربط بين مخرجـات المعاهـد العلميـة والأكاديمية والمؤسسات التنفيذية المعنية بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية – في طرح بعـض المقترحات والتوصيات الهادفة لتحسين وزيادة معدل وكثافة العلاقات الكويتية مع التنظيمـات الدولية الآسيوية في المنطقة الآسيوية .

الفصل الأول

الإطار النظري

شهد فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات مهمة في مفهوم الإقليمية، وفى آليات عمل المؤسسات الإقليمية، نتيجة لظهور العولمة كظاهرة ومفهوم، كما أن تلك التحولات أنتجت آثارا مهمة على مجمل التفاعلات في مختلف أقاليم العالم بما في ذلك الدول التي لم تنضم إلى تلك المؤسسات. وقد كانت آسيا مسرحا أساسيا للتحولات في مفهوم ومؤسسات الإقليمية. إذ تحولت المؤسسات القائمة نحو ابتكار آليات للتطوير والتحديث، كما ظهرت مؤسسات إقليمية "جديدة"، كما ارتبطت "أقاليميا" بأقاليم أخرى. وقد زادت أهمية هذه التطورات مع الصعود الآسيوي منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، بحيث أصبحت المؤسسات الإقليمية الآسيوية مع الصعود الآسيوي عاملا مهما في تحديد الفرص والمخاطر التي تتعرض لها مصالح الدول الآسيوية، بما فيها مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، علما بأن تلك الدول كلها دول آسيوية. وتتناول الرسالة التنظيمات الإقليمية والإقليمية الجديدة والأقاليمية في آسيا، لمعرفة أشكال التطوير الذي طرأ عليها، وما أنتجته من تجديد لمفهوم الإقليمية، مع تحديد الآثار التي أنتجتها على دولة واحدة هي الكويت، من خلال تحديد الفرص والمخاطر الناشئة عن بناء تلك التنظيمات. وكذلك التنظيمات الإقليمية الآسيوية التقليدية من زاوية التحديثات التي طرأت عليها

المبحث الأول

المشكلة البحثية

تتلخص المشكلة البحثية الرئيسة للرسالة في السؤال المحوري التالي: إلى أي حد أثرت المؤسسات الدولية الآسيوية على سياسات ومصالح دولة الكويت ؟ فقد شهد النظام العالمي تحولات مهمة في حقبة ما بعد الحرب الباردة من أهمها ظاهرة الإقليمية الجديدة التي تمثلت في آسيا في إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لدول لآسيا – المحيط الهادي ، وتجمع المحيط الهندي للتعاون الإقليمي ، هذا بالإضافة إلى التطورات الجذرية التي حدثت في المؤسسات القائمة مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان). ومن ثم يثور التساؤل المركزي ، ما هي الفرص والمخاطر التي أنتجتها تلك التطورات بالنسبة لدولة الكويت ؟ كيف غيرت هذه الدولة من سياستها الخارجية بما يمكنها من الاستفادة من الفرص أو تفادي المخاطر؟ وما هي آليات العلاقة بين التحولات العالمية والمؤسسية والسياسة الخارجية للدولة؟ ، وما هي آليات تكيف السياسة الخارجية للدولة مع تلك التحولات؟ . ومن هذه الأسئلة المحورية تتفرع التساؤلات البحثية التالية :

1. إلى أي حد تختلف ظاهرة الإقليمية الجديدة عن ظاهرة الإقليمية التقليدية ؟
2. ما هي نواحي التجديد في الإقليمية "الجديدة"، وهل لها جذور تاريخية سابقة ؟
3. لماذا نشأت ظاهرة الإقليمية الجديدة؟ هل يرجع ذلك إلى بروز ظاهرة القطبية الأحادية، وظاهرة العولمة ؟
4. ما هي الفرص والمخاطر التي أنتجتها التنظيمات الدولية الآسيوية بالنسبة للدول المتوسطة والصغيرة ؟

وتحاول الرسالة الإجابة على هذه التساؤلات من خلال دراسة التنظيمات الدولية الآسيوية وأثرها على المصالح الكويتية. وتسعى الرسالة من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات البحثية السابقة إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: هو إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به التنظيمات والمشروعات الآسيوية والفرص التي تخلقها تلك التنظيمات والمشروعات بالنسبة للكويت.

الثاني: هو توجيه نظر صانع القرار السياسي للفرص المتاحة للانتفاع بالمصالح في القارة الآسيوية.

المبحث الثاني

عرض الأدبيات

يمكن تصنيف الدراسات التي تناولت موضوع الإقليمية الآسيوية وأثرها إلى ثلاثة تيارات هي: **التيار الأول: مجموعة دراسات تناولت مفهوم الإقليمية والإقليمية المتجددة :**

من الدراسات التي أشارت إلى مفهوم الإقليمية الجديدة ومقارنته بمفهوم الإقليمية التقليدية، دراسة احمد جلال بعنوان " الحوافز الاقتصادية في الشرق الأوسط : من منظور مصري "[1] وقد جاء تناول الدراسة السابقة لمفهوم الإقليمية الجديدة تناولا عابرا في إطار تناولها لقضية الاندماج الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط . وهناك دراسة أخرى باسم "اتفاقات التجارة التفضيلية: التقليدية والجديد"[2]، تقارن بين مفهومي الإقليمية والإقليمية الجديدة. ولكن جاءت المقارنة بين المفهومين اقتصادية بالدرجة الأولى، فتضمنت عناصر المقارنة حدود دور الدولة في إطار كل من المفهومين، ودور القطاع الخاص، وطبيعة السياسات الاقتصادية السائدة في إطار كل من المفهومين. كما أشارت الدراسة إلى أن الإقليمية التقليدية تميزت بسيطرة سياسة إحلال الواردات وتجنب الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والتخصيص السياسي والمخطط للموارد ، ومحورية دور الحكومات ، والمعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا ، وذلك في مقابل سيطرة سياسات التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي ، والتخصيص للموارد من خلال آليات السوق ، ومحورية دور القطاع الخاص ، والمعاملة المتساوية من خلال فترات انتقالية للدول النامية في حالة الإقليمية الجديدة ، وكذلك من الدراسات الهامة دراسة بعنوان "القيادة الإقليمية : أوروبا وآسيا واقع ما بعد الحرب الباردة الاقتصاد السياسي"[3] فرغم محدودية حجم هذه الدراسة ، واهتمامها الرئيسي بقضية العلاقات الآسيوية الأوروبية خاصة القمة الأوروبية الآسيوية ، إلا أنها أجرت مقارنة مفيدة بين التجربة الأوروبية في التكامل الإقليمي (الاتحاد الأوروبي) ومجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي (الآبيك)، خاصة فيما يتعلق بأصول نشأة كل من التجربتين ، والقاعدة السياسية الأمنية لكل من التجربتين ، وطبيعة العلاقة بالنظام العالمي ، وأخيرا المشاكل والصعوبات الرئيسية التي تعترض كل منهما . وقد كشفت هذه المقارنة عن وجود قدر ملحوظ من الاختلاف بين التجربتين الأوروبية والآسيوية في التكامل الإقليمي بما يعكس حدوث تغير ملحوظ في مفهوم الإقليمية. فوفق ما ذهبت إليه الدراسة ، بينما كان الدافع

([1])Ahmed Galal ,Incentives for Economic Integration in the Middle East : An Egyptian Perspective, (The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper Series , No. 5, December 1996).

([2]) Robert Lawrence, " Preferential Trading Agreements: The Traditional and the New", Paper presented at the ECES conference " How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU", held in Cairo, June 1996.

([3]) Donald C. Hillman," Regionalism and Leadership : Europe, Asia and the Realities of the Post-Cold War Political Economy", APEC Study Conference Papers.

الرئيسي وراء نشأة الجماعة الأوروبية هو التهديد الشيوعي السوفيتي رجعت أصول نشأة الآبيك إلى سيادة النظام الاقتصاد العالمي الحر خلال النصف الأخير من القرن الحالي ، كذلك فيما يتعلق بمدى ارتباط كل من التجربتين بوجود هياكل سياسية أمنية ، بينما جاءت الجماعة الأوروبية جزء في إطار خطة الدفاع عن أوروبا ضد التهديد الشيوعي السوفيتي بالإضافة إلى وجود الناتو باعتباره نظاما أمنيا إقليميا ، لم ترتبط نشأة الآبيك بتأسيس تنظيمات أمنية جماعية في آسيا حيث اعتمدت الدول الآسيوية على المعاهدات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية كضمان رئيسي لتحقيق الأمن ، بمعنى آخر تميزت تجربة الآبيك في التكامل الإقليمي بالفصل الواضح بين السياسة والأمن من ناحية والاقتصاد من ناحية أخرى.

وهكذا تكشف المقارنة عن بعض عناصر الخلاف الهامة بين مفهومي الإقليمية الذي كرسته التجربة الأوروبية في التكامل الإقليمي ، ومفهوم الإقليمية الذي يأخذ في التبلور في إطار الآبيك ، والتجمعات الإقليمية الآسيوية الجديدة .أيضا يلزم الإشارة هنا إلى مقالة آن بيون جون حول الإقليمية في آسيا الباسيفيك [1] وتعد هذه المقالة من الدراسات التي تناولت قضية الإقليمية الجديدة تناولا مباشرا ، وفى إطارها الآسيوي تحديدا« وقد ميزت الدراسة بين وجود نزعتين أو حتميتين متعارضتين في الميدان الآسيوي « الحتمية الأولى هي الحتمية السياسية والتي تقود إلى سيطرة النزعة الوطنية ، وهى المسئولة حتى الآن عن غياب نظام الأمن الجماعي الإقليمي في آسيا على غرار الناتو في أوروبا ، والحتمية الثانية هي الحتمية الاقتصادية والتي تميل بموجبها القارة الآسيوية إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي والتجاري المتبادل وتخطي الحدود الاقتصادية. « وبينما يسيطر على عمل الحتمية الأولى الدولة والحكومات يسيطر على عمل الحتمية الثانية القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية وآليات السوق « وفى هذا الإطار ميزت الدراسة بين مستويين من الإقليمية في آسيا المستوى الأول هو المستوى الاقتصادي أو الإقليمية المفتوحة ، والمستوى الثاني وهو المستوى السياسي الأمني وقد اختار المؤلف التعبير عنها بوصف الـــ "soft" تعبيرا عن ضعف الروابط الأمنية الجماعية في آسيا والتي مازالت تأخذ إشكالا غير رسمية أو مؤسسية مثل الحوارات، أو حلقات النقاش ، أو الندوات ولازالت القضايا الأمنية يتم تناولها في اطر ثنائية » وهكذا فقد نجحت الدول الآسيوية في إيجاد تمايز واضح بين التعاون في المجالات السياسية والمجالات الاقتصادية « ولكن السؤال أي من الإقليميتين سوف تحجب الأخرى ؟ تذهب الدراسة إلى أن ذلك سيعتمد على حسم دول آسيا الباسيفيك لعدد من القضايا ، حددتها المقالة

([1]) Ahn Byung-joon , " Regionalism in The Asia- Pacific : Asian or Pacific Community", Korea Focus, Vol. 4, (4), 1994 . pp. 5-23